

كشاف القناع عن متن الإقناع

الهر) قال ابن البيطار في مفرداته قال الشريف الإدريسي الزباد نوع من الطيب يجمع من بين أفخاذ حيوان معروف يكون بالصحراء يصاد ويطعم اللحم ثم يعرق فيكون من عرق بين فخذيه حينئذ .

هو أكبر من الهر الأهلي اه .

ومقتضى كلامه في الفروع طهارته .

قال وهل الزباد لbin سنور بحري أو عرق سنور بري فيه خلاف (وأوالها وأرواثها) أي البغال والحمير وسباع البهائم والطير الجوارح نجسة (وبول الخفاف والخطاف والخمر والنبيذ المحرم) أي المسكر أو الذي غلا وقدف بزبده وأنت عليه ثلاثة أيام بلالياتها (والجلالة قبل حبسها) ثلثا تطعم فيها الطاهر .
نجسة .

لما تقدم من النهي عن أكلها وألبانها (والودي) ماء أبيض يخرج عقب البول (والبول والغائط) من آدمي وما لا يؤكل (نجسة) من غيره صلى الله عليه وسلم ومن غير سائر الأنبياء

فالنحس منا ظاهر منهم (ولا يعفى عن يسير شيء منها) أي من المذى وما عطف عليه . لأن الأصل عدم العفو عن النجاسة إلا ما خصه الدليل .

وعنه في المذى والقيء وريق البغل والحمار وسباع البهائم والطير وعرقها وبول الخفاف والنبيذ أنه كالدم يعفى عن يسيره لمشقة التحرز منه (ويغسل الذكر والأنثيان من المذى) ما أصابه سبعاً كسائر النجاسات .

وما لم يصبه مرة لما روي عن علي قال كنت رجلاً مذاء فاستحييت أن أسأله النبي صلى الله عليه وسلم فأمرت المقداد بن الأسود فسألته .

قال يغسل ذكره وأنثييه ويتوضاً رواه أبو داود (وطين الشارع وترابه ظاهر) وإن طنت نجاسته لأن الأصل الطهارة (ما لم تعلم نجاسته) فيعفى عن يسيره وتقدم .

قال في الفروع ولو هبت ريح فأصاب شيئاً رطباً غبار نجس من طريق أو غيره فهو داخل في المسألة .

وذكر الأرجي النجاسة به .

وأطلق أبو المعالي العفو عنه ولم يقيده باليسير . لأن التحرز لا سبيل إليه .

وهذا متوجه (ولا ينجز الآدمي ولا طرفه ولا أجزاؤه) كل حمه وعظمته وعصبه (ولا مشيمته)
بوزن فعيلة كيس الولد (ولو كافرا بموته) لقوله تعالى ! ! ولقوله صلى الله عليه وسلم
إن المسلم لا ينجز متفق عليه من حديث أبي هريرة وقال البخاري قال ابن عباس